ثانيا ـ فى الإقتصاد والمال:

٩ ـ كيف يخرج الإقتصاد المصرى من حالة الركود الراهنة، وينطلق النمو بمعدلات عالية وتكافح البطالة

١٠ ـ مفاهيم اقتصادية فى حاجة إلى مراجعة

١١ ـ الميزة النسبية.. والميزة التنافسية؟

١٢ ـ ثورة الخدمات فى الإقتصاد العالمي

١٣ ـ ضوابط منع الإحتكار وحماية المنافسة

١٤ ـ صندوق النقد.. هل يتعامل بمرونة على مائدة التفاوض؟!

١٥ ـ التضخم

١٦ ـ الإقتصاد المصرى وأمن الخليج

٩

كيف يخرج الإقتصاد المصرى من حالة الركود الراهنة، وينطلق النمو بمعدلات عالية ونكافح البطالة ؟(*)

يمر الإقتصاد المصرى الآن بحالة من الكساد أهم مظاهرها البطالة المتصاعدة وتراكم المخزون السلعى، وانخفاض معدل استخدام الطاقات الإنتاجية وضعف الإستهلاك والإستثمار، ويواكب ذلك عجز - مازال كبيرا - فى الميزان التجارى وزيادة فى الدين الداخلى.

ولقد نجحت سياسة الإصلاح الإقتصادى فى مصر نجاحا ملموسا فى خفض التضخم، وفى تحقيق استقرار نسبى فى أسعار الصرف وخفض العجز فى الموازنة العامة، فمصر اقترضت وأنفقت أكثر مما يجب فى السبعينات والثمانيات وكان

(*) دراسة نشرت بأهرام الجمعة ٢٠ أغسطس ١٩٩٣ تحت عنوان: «عودة الانتعاش: طريق الخروج من الركود».

لزاما علينا أن ندفع الفاتورة من خلال برنامج قاسى للإصلاح الإقتصادى، ونحن الآن فى مفترق طريق مطلوب فيه من راسمى السياسة الإقتصادية أن يهبطوا بطائرة الإقتصاد بأمان Soft Landing، ولن يتأتى ذلك إلا بمراجعة دقيقة لسياساتنا المالية والنقدية والإنتاجية، فتغيير وتبديل السياسات أمر متعارف عليه ومقبول فى الحياة الإقتصادية تمارسه الحكومات والبنوك المركزية فى كل دول العالم، كلما اقتضت ضرورة الدورات الإقتصادية، ولا توجد سياسات تحقق نتائج إيجابية فى كل مجالات الإقتصاد، فالسياسات التى تؤدى إلى تخفيض نسبة التضخم تؤدى أيضا إلى انخفاض نسب النمو فى الناتج القومى وإلى ارتفاع نسبة البطالة، وما ينجم عن ذلك من ركود، كما أن استقرار أسعار الصرف ارتبط بزيادة العجز فى الميزان التجارى وانخفاض الصادرات السلعية المصرية.

ما هو العمل الآن؟ كيف نخرج من حالة الركود الممتدة لعدة سنوات فى الإقتصاد المصرى؟ ما هى السياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها فى الفترة الحرجة القادمة لعكس المسار؟ علينا أن نقر فى بدء الأمر بأن **النمو الإقتصادى السريع هو الطريق الوحيد للحد من تدهور مستوى المعيشة والخروج من حالة الركود ومكافحة البطالة**، ويمكن تحقيق هذا النمو السريع من خلال البرنامج التالى:

أولا:

تخفيف حدة السياسات النقدية Loose monetary policies وقد بدأ البنك المركزى السير فعلا فى هذا الإتجاه بإلغاء السقوف الإئتمانية والسماح لقطاع الأعمال العام بالإقتراض وإقرار زيادة كمية الإصدار النقدى، فكل جنيه مصرى يتبدل بين أيادى المصريين عدة مرات فى السنة، وهذا الدوران معروف بسرعة التداول VELOCITY، ويتشكل الناتج القومى من حاصل ضرب كم النقود المتداولة وسرعة تداولها وهو ما يمثل قيمة كل المنتجات والخدمات المؤداة خلال العام، وبالتالى فإن البنك المركزى يمكنه التحكم فى مستويات الناتج القومى الإجمالى من خلال التحكم فى مستويات الإصدار النقدى، وعلينا ألا نرضى بنسبة نمو فى الناتج العام أقل من ٧,٥٪ سنويا حيث أن نسبة الزيادة السكانية تصل إلى حوالى ٢,٥٪ سنويا.

ثانيا:

إطلاق العامل الحفاز فى الإقتصاد المصرى وهو نشاط قطاع التشييد والبناء وهو القادر على إطلاق باقى الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ويتأتى ذلك بالسير فى إتجاهين متوازيين:

١ ـ قيام الدولة بطرح مشروعات كبرى للبنية الأساسية (مطارات/ طرق/ محافظات الصعيد/ التجمعات النائية..

الخ) ويمكن تمويل برنامج الحكومة الإستثمارى من خلال سندات حكومية متحركة القيمة ومرتبطة بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة، بحيث لا تسبب هذه المشروعات ضغطا على الموازنة، كما يشترط فى جدوى تلك الإستثمارات الجديدة أن تكون قادرة بنفسها عل بالوفاء بإلتزامات الإقتراض، ويفضل التعاقد على إدارتها بعد إتمامها مع القطاع الخاص وعدم تحميل الدولة بأية زيادة فى الأجهزة الإدارية ومرتبات للعاملين الجدد.

٢ ـ تغيير قوانين الإسكان سيتيح للبنوك المصرية تمويل عمليات الإسكان على فترات زمنية تتراوح من ١٥ إلى ٢٥ عاما ـ مثل ما هو متبع فى دول العالم المتقدم ـ، وسيؤدى تغيير التشريع إلى **إحياء سوق الرهن العقارى Mortgage Market القادر على تحريك المدخرات والأموال الراكدة بالبنوك**، ودفع قطاعى المقاولات العام والخاص لبناء حوالى نصف مليون شقة سنويا، وما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية محفزة لباقى قطاعات الإقتصاد القومى، وآثار اجتماعية فى امتصاص البطالة وإمكانية الحصول على سكن للشباب بأقساط مريحة تصل إلى حوالى ٢٥ سنة.

ثالثا:

تخفيض نسب الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، وليست الضريبة الموحدة إلا حلقة واحدة فى سلسلة الإصلاح

الضريبى، وستتمكن الحكومة من خلال خفض نسب الضريبة وإحداث الرواج من تطبيق المراحل التالية لضريبة المبيعات لمواجهة أى عجز فى الحصيلة، ولن تجد فى هذه الحالة معارضة من القطاع الإنتاجى حيث أن هذا التطبيق سيتم فى مناخ نمو ورواج وليس فى مناخ ركود، كذلك يجب مراجعة فئات كافة الرسوم المفروضة من الدولة وبعض أجهزة الخدمات الإحتكارية بحيث لا تمثل أعباء إضافية على المنتجين (رسوم التوكيلات الملاحية/ رسوم تنمية الموارد/ الدمغة على رأس المال. . الخ).

رابعا:

تشجيع التصدير والحد من استهلاك السلع المستوردة، ولن **يتأتى ذلك فى المرحلة القادمة التى سيتم فيها تحرير التجارة الخارجية وخفض التعريفة الجمركية إلا من خلال قبول انخفاض لقيمة الجنيه المصرى يتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪ بالنسبة للعملات الرئيسية،** وعلينا ألا ننزعج من هذا التوجه فحركة أسعار الصرف بين الدول يتحكم فيها على المدى الطويل عنصر التحسن فى الإنتاجية، ويجب الإعتراف بأن الإنتاجية فى مصر خلال السنوات الماضية لم ترتفع بالقدر التى ارتفعت به فى الدول الصناعية الأخرى، مما يعنى أن السلع الواردة من تلك الدول

ستكون أكثر منافسة من سلعنا، والضغط على ارتفاع الدولار بالنسبة للجنيه المصرى، ومحاولة تثبيت الوضع القائم سيكون له أبلغ الضرر على المدى الطويل لأن معناه ألا تعبر عملتنا عن حقيقة الإنتاجية المصرية، فبدلا أن نلجأ إلى سياسات لزيادة الإنتاجية لجأنا إلى سياسات مالية ضاغطة على قيمة العملة الأجنبية، وهناك بالطبع تخوف فى حالة تعديل أسعار الصرف من الإنخفاض المحتمل فى تحويلات المصريين بالخارج، وفى الإتجاه نحو الدولرة Dollarization مرة أخرى، **ولذا يجب بمجرد خفض قيمة الجنيه رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل (المرتبطة برأس المال العامل) بينما يمكن الإحتفاظ بنسب أقل للفوائد طويلة الأجل (المرتبطة بالإستثمار) لمواجهة أى إتجاه لإستبدال الجنيه المصرى بالدولار، وبالنسبة للصناعة فإن فوائد أعلى بالنسبة لرأس المال العامل ستكون مقبولة إذا تزامنت مع حركة رواج وسرعة دوران رأس المال،** فعدم الإقتراض حاليا يعود أساسا إلى حالة الكساد وليس إلى ارتفاع أسعار الفائدة، كما أنه من الطبيعى أن يؤثر انخفاض الجنيه على قيمة الواردات المصرية من الخامات ومستلزمات الإنتاج، والتى يجب فى هذه الحالة إعفائها من الرسوم الجمركية حتى لا يشكل هذا الإنخفاض فى قيمة الجنيه عبئا على الصناعة المصرية.

خامسا:

إن سياسات إطلاق النمو ستحدث بالقطع ضغوطا تضخمية حيث سيزيد الطلب بشكل ملموس، وعلى الحكومة والبنك المركزى إحداث التوازن الدقيق بين نسب التضخم والنمو، كما أن زيادة أسعار الفائدة ستساعد على كبح التضخم الناجم عن السياسات سالفة الذكر، وفى اعتقادى أنه فى الفترة القادمة يمكننا تحمل فى ظل هذه السياسات نسبة تضخم سنوية فى حدود ١٥٪ مع نسبة للفوائد قصيرة الأجل تصل إلى ١٨٪ أى أن النسبة الحقيقية للفائدة هى فى حدود ٣٪ وهى نسبة مقبولة.

سادسا:

اتباع سياسات إنتقائية فى التجارة الخارجية، بمعنى أن مصر يحق لها بموجب الاتفاقيات الدولية فرض قيود وتطبيق إجراءات رادعة على الدول التى نعانى معها من عجز كبير فى الميزان التجارى، وأن نطالب تلك الدول من خلال تفاهم مشترك سد الفجوة فى الميزان التجارى بمعدل سنوى يتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪، وهذا ما تطبقه الولايات المتحدة فى سياساتها التجارية مع العالم الخارجى، كما يلزم الأمر تقوية الأجهزة المصرية الكاشفة للممارسات التجارية غير العادلة من قبل الدول الأخرى ومحاولات الإغراق من قبل شركاتها.

سابعا:

لا يمكن إتمام الخصخصة فى حالة ركود اقتصادى، وسينطلق برنامج الحكومة للخصخصة بمجرد إحداث النمو، وعلى البنوك وصناديق الإستثمار تمويل القطاع الخاص بنسب قد تصل إلى ٨٠٪ من أسعار البيع نظرا لأن القطاع الخاص المصرى لم يولد بعد تراكمات رأسمالية بالدرجة التى تتيح شراء أصول القطاع العام المعروضة، وتأتى أهمية الإستثمار الأجنبى فى برنامج الخصخصة لأنه سيكون قادرا على ربط الإقتصاد المصرى بسرعة بالإقتصاد العالمى وإدخال تكنولوچيا حديثة وفتح أسواق وخلق أنماط إدارية جديدة، وعلينا ألا نهدم التجربة بالتشدق بشعارات وطنية جوفاء بينما كل محاولاتنا فى العشرين سنة الماضية كانت فى إتجاه جذب الإستثمار الأجنبى، ولا يعنى ذلك فتح الباب على مصراعيه، فإصدار قوانين منع الإحتكار وتحديد نسب مشاركة الأجانب وأنواع الصناعات المسموح بها سينظم عملية الإستثمار الأجنبى فى مصر، والتى لا أظن أنها يمكن أن تزيد بأى حال عن ٢٠٪ من إجمالى الأصول المصرية بحكم اهتمامات وتخصصات الشركات العالمية نفسها.

ثامنا:

تحقيق الاستقلال لصناديق التأمين الإجتماعى وإعطائها الفرصة لإستثمار أموالها فى إطار خطة التنمية وبرنامج الخصخصة، وعلاوة على ما ستحدثه من حركة فى المحيط الإقتصادى فإن هذه السياسات ستمكن الصناديق وبمواردها الذاتية من تصحيح المعاشات النقدية بما يتلائم مع الارتفاع فى الأسعار (أى المحافظة على القوة الشرائية للمعاش وليس الرقم النقدى لهذا المعاش).

تاسعا:

تحويل الهيئات العامة (الكهرباء/ النقل/ الموانئ/ المطارات/ الطرق.. الخ) إلى شركات، وفصل موازناتها عن ميزانية الدولة، وتحرير إدارتها وتطبيق قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ عليها تمهيدا لتوسيع قاعدة الملكية وضخ أموال جديدة وإطلاق مشروعات إستثمارية جديدة خاصة بها.

يبقى سؤال: **هل تتعارض تلك السياسات مع برنامج الحكومة والمؤسسات الدولية؟** إن الغالبة العظمى، من هذه السياسات تم الإتفاق عليها بين المؤسسات الدولية ودول أخرى، ولا يعارض البنك الدولى وصندوق النقد السياسات التى تؤدى إلى نمو

إقتصادى شريطة أن تتم من خلال حزمة من الإجراءات والإتفاقات Package Deal، وقد تتحفظ المؤسسات الدولية على بعض التفاصيل مثل نسب الفوائد والتضخم، ولكن مهارة المفاوض المصرى هى القادرة فى النهاية على إقرار هذه التفاصيل ضمن خطة متكاملة واضحة المعالم والأهداف، حيث ينص خطاب النوايا مع صندوق النقد والذى سيتم إقراره بواسطة مجلس إدارته فى ١٧ سبتمبر القادم على إجراء مراجعات للبرنامج ـ الذى يتسم بالمرونة ـ كل ستة أشهر على امتداد المرحلة الثانية للإصلاح والمحددة بثلاث سنوات، وهدف هذه المراجعة هى موائمة البرنامج للظروف المتغيرة على الساحة الإقتصادية، **ولا يمكن عمليا وضع برنامج يحقق نموا إقتصاديا سريعا ويقضى على معدلات البطالة المرتفعة، وفى نفس الوقت يحافظ على نسب منخفضة من التخضم والفوائد! كما لا يمكن التوفيق بين عملة قوية وصادرات أكثر وتحرير للتجارة وتخفيض للرسوم الجمركية إلا إذا كان ذلك على حساب الصناعة المحلية والإقتصاد القومى ككل!**

١٠

مفاهيم إقتصادية فى حاجة إلى مراجعة(*)

تتزاحم على ساحة الفكر الإقتصادى المصرى عدة مفاهيم وتيارات، وهى علامة صحية تؤكد على حيوية وديناميكية العديد من المؤسسات الجديدة فى المجتمع المدنى المصرى، إلا أن بعض هذه المفاهيم تأخذ أحيانا طابع الإعتناق الأعمى لايديولوچية السوق الحرة دون التعرض للإعتبارات والخصائص المحلية والمرحلية مما يفقدها - مثل أى فكر دوجماتى - الصلاحية لكى تصبح أساسا لسياسة عامة رشيدة، ومن هذا المنطلق تأتى أهمية مراجعة هذه المفاهيم.

أولا - مفهوم يدعى أن اقتصاديات السوق تعنى الإقتصاد الحر، إن الإقتصاد الحر يعنى أن تدع الأمور تجرى فى أعنتها معتمدين

(*) مقالة نشرت فى «باب قضايا وآراء» بجريدة الأهرام الصادرة فى ١٠ مارس ١٩٩٣.

على «عقلانية الفرد» The individual rationality والتى يعتبرها الليبراليون حجر الزاوية فى عملية المنافسة، وهو مفهوم «اليد الخفية» The invisible hand لآدم سميث الذى يرى فى عقلانية الفرد الآلية الوحيدة التى تمكن الإقتصاد من تصحيح نفسه ومعالجة التضخم والكساد دون تدخل من أية قوة خارج قوى السوق، وإذا عدنا إلى كتابات آدم سميث الأولية قبل نشر كتابه «ثروة الأمم» فإننا نجد أن هذا المفهوم تأصل فى فكر آدم سميث من خلال معتقداته الدينية البحتة، وليس من خلال خلفية اقتصادية علمية، وربما هذا ما أدى إلى مآسى وكوارث عديدة، فالتلوث الرهيب للبيئة العالميةبواسطة منشآت الدول الصناعية الكبرى لهو خير دليل على قصور فلسفة اليد الخفية وعقلانية الفرد، من هنا فإن مدرسة اقتصاديات السوق Market economies على خلاف مدرسة اقتصاديات السوق الحر Free market economies لا تعتقد أن ما هو الأمثل للفرد هو بالضرورة الأمثل للمجتمع، وترى بالتالى أهمية تواجد «مؤسسات خارج نظام السوق» Extra market institutions لتحقق التوازن المفقود نتيجة قصور آلية اليد الخفية ولتصحح من أوضاع الفوضى الناجمة عن الإستخدام الفردى للموارد.

وبينما يرى أتباع مدرسة الإقتصاد الحر أن الكفاءة الإقتصادية هى شرط للعدالة، فإن فكر اقتصاديات السوق يرى

أن «العدالة قد تكون شرطا للكفاءة وأن العكس ليس صحيحا»، وبالتالى يؤكد هذا الفكر على ضرورة قيام المجتمع من خلال أجهزة الدولة وقوانينها بإقرار ـ فى العديد من الأحوال ـ تفضيل للعدالة على حساب الكفاءة الإقتصادية The Equity-Efficiency Tradeoff.

ومثال على ذلك: فرد يمتلك دارا للعجزة يتحدد إيجارها طبقا لشرائح ترتفع بنسب سنوية تتناسب مع أوضاع السوق، ثم تنشأ ظروف جديدة فى هذا الحى تجعل من مشروع تحويل الدار إلى ملهى ليلى أكثر جدوى وأعلى ربحية لصاحبها، أى أن الكفاءة الإقتصادية للمشروع ستزداد، فهل سيسمح المجتمع بذلك؟ علينا أن نعترف إذن بأن السياسات التى يتبناها المجتمع لتحقيق العدالة والإستقرار ستتعارض فى بعض الأحوال مع مبدأ الكفاءة الإقتصادية البحتة، وعلينا أن ندرك أيضا أن النظم الإقتصادية هى فى النهاية نظم إجتماعية تشكلها قيم وسلوكيات أفرادها Social-behavioural organizations، وأن ما يطبق فى أمريكا (لا توجد للشعب الأمريكى مطالب تاريخية فى إعادة توزيع الدخل) ليس بالإمكان تطبيقه فى مصر أو فى اليابان أو فى فرنسا، وبالتالى تأتى أهمية تشكيل النظام الإقتصادى ليتوائم مع خصائص ومقومات كل شعب، مما يتطلب فكرا متجددا ومبتكرا من قبل أهل الفكر الإقتصادى فى مصر.

ثانيا ـ مفهوم يدعى أن الديمقراطية ليست منفصلة عن التنمية بل أنها لازمة لزوم المقومات الإقتصادية، وبينما لا يوجد مجتمع حر لا يطبق نظام اقتصاد السوق، كما يؤكد ذلك ميلتون فريدمان فى كتابه «الرأسمالية والحرية» فإنه على الصعيد الآخر لا توجد أية أدلة علمية أو إحصائية تثبت علاقة التنمية بمدى التطبيق الديمقراطى، بل إننا نجد فى كثير من الأحيان أدلة عكسية عندما نقارن النمو فى الصين بالنمو فى الهند الديمقراطية، أو عندما نتتبع المراحل التاريخية للنمو وبناء القاعدة البشرية فى ألمانيا النازية أو إيطاليا الفاشية أو أسبانيا فرانكو، والمثال الحديث يأتينا من دول النمور الآسيوية ودول الخليج، بل إن الدول الرأسمالية الغربية نفسها شهدت نوعا آخر من الديكتاتورية خلال فترات النمو السريع، وهى ما اصطلح على تعريفها «بديكتاتورية منشأة العمل»، وبينما نجد أن نظام السوق هو القاسم المشترك لتحقيق معدلات عالية من النمو فى كل هذه الدول فإن الديمقراطية لم تظهر فى الطرف الآخر للمعادلة، قد يقال أنها خصائص الشعوب وهو فى حد ذاته اعتراف صريح بأهمية العناصر الأخرى فى إحداث التنمية، ويأتى التعليم على قمة هذه العناصر.

ونرجو فى هذا المقام عدم خلط الأوراق بإستنتاجات خاطئة، فلا يوجد منا من يدعو لغير الديمقراطية، ولكننا

نتحدث هنا عن مؤثرات التنمية، ولا نتعرض لموضوع حقوق الإنسان وحريته الواجبة فى التعبير عن رأيه وفى اختيار ممثليه، ونؤكد على ضرورة الفصل العلمى بين دراسة عوامل التنمية الإقتصادية والديمقراطية وأن لجوء الإقتصاديين فى بعض الأحيان إلى إلقاء عبء التنمية على الديمقراطية هو فى حقيقته تنحى عن المهمة الجادة والشاقة فى نفس الوقت المطلوبة لإعداد ودراسة استراتيجية مصرية متكاملة للتنمية تعبر عن موقعنا ودورنا الإقتصادى فى القرن الواحد والعشرين.

ثالثا ـ مفهوم يدعى أن التخصيصية تمثل جوهر الإصلاح الإقتصادى، وأن مشكلات القطاع العام تنبع من أن رأس ماله غير مملوك للقائمين عليه، إنه من السذاجة أن نعتقد أن شكل ملكية المشروع هو فى ذاته العامل الحاسم فى معدل إنتاجيته، فمعظم الشركات العالمية الناجحة يمتلكها مئات الآلاف من المساهمين غير المعروفين ويمكن تشبيهها لهذا السبب بالمشروعات العامة إلا أنها تدار بأساليب تختلف تماما عن أساليب القطاع العام والخاص فى مصر، وبالتالى فإنه لن تجدى مجرد نقل ملكية المصانع من الدولة إلى الأفراد لأن العنصر الحاسم فى التنمية هو «الإدارة»، والفرق بين التقدم والتخلف هو فى طريقة إدارة الموارد وليس تملك الموارد. هذه هى حقيقة التسعينات، فنحن عى عصر رأسمالية الإدارة Managerial

Capitalism حيث خلقت الإدارة نمطا عالميا جديدا للإقتصاد ووضعت قواعدا جديدة للدول التى تريد المشاركة فى هذا الإقتصاد، وهكذا نرى قيادات الإدارة تغير من أشكال وأحجام ومواقع ومبادئ تيسير الأعمال على مستوى العالم دون أدنى تدخل من قبل الملاك! قد يصلح منطق كفاءة أداء رأس المال عندما يكون مملوكا للقائمين عليه فى حالات المنشآت الصناعية صغيرة الحجم أو المشروعات التجارية بصفة عامة، ولكنه بالقطع لا ينطبق على حجم القطاع الصناعى المصرى المطلوب تخصيصه، كما يجب أن ندرك أن الرأسمالية الصناعية المصرية مازالت حديثة ولم يتعدى عمرها خمسة عشر عاما، وبالتالى فإن الإسراع فى التخصيصية سيكون لصالح الرأسمالية العالمية وليس المصرية، إن رأس المال الأجنبى مطلوب وخاصة فى مجال التكنولوچيا والخبرات الإدارية وفى فتح أسواق خارجية ولكن بالقدر الذى لا يقضى على الرأسمالية المصرية فى المهد.

إذن نحن أمام عنصرين لا يمكن تجاهلهما عند إعداد برنامج التخصيصية فى مصر: عنصر الإدارة المصرية وعنصر الرأسمالية المصرية، مما يتطلب دراسات جادة ومتأنية، وليس مجرد رفع شعار «**التخصيصية هى الحل**»! كما أنه لا توجد على الساحة الأكاديمية فى العالم دلائل تؤكد الإتباط بين «التخصيصية» و «معدل النمو»، فبينما نجد أن برنامج صندوق

النقد المعروف بحزمة التوازن له دلالات نجاح مثبوتة ومقيمة فى عدة دول، فإن برنامج البنك الدولى المعروف بالتكيف الهيكلى لم يستدل بعد على مدى نجاحه فى إحداث التنمية بل على النقيض من ذلك فإن كثير من الدول التى أسرعت فى برامج الخصخصة تعانى الآن من مشاكل إقتصادية حادة (المكسيك أخيرا)! نضيف إلى ذلك أن السوق العالمى للخصخصة يقترب من ٢٠٠ بليون دولار سنويا مما سيخلق ضغوطا هائلة على قيمة الأصول المعروضة للبيع.

إن تركيز حوار التخصيصية حول إشكالية الإدارة سينقلنا من الايديولوچية إلى الواقع العملى حيث سيتم قياس مزايا وعيوب التخصيصية فى كل حالة بمقاييس الإدارة الجيدة بصرف النظر عن الملكية Standards of good management regardless of ownership وذلك بالرد على سؤال جوهرى: تحت أية ظروف ومتى سيتصرف مدراء المشروعات المخصصة فى إتجاه الصالح العام؟ إن الرد على هذا السؤال قد يسمح فى فترة مقبلة بفك الإحتكارات العامة Deregulation مثل النقل والمواصلات والطيران وخدمات البريد وغيرها وتحويلها للقطاع الخاص قبل عرض المشروعات الصناعية الكبيرة والتى قد تأخذ وقتا أطول فى التخصيص.

علينا فى النهاية ألا نحول مفاهيم اقتصاديات السوق والحرية الإقتصادية إلى نوع من العقيدة نتوهم من خلالها حلولا سحرية لكل مشاكلنا الإجتماعية والإقتصادية، بل علينا أن نلجأ إلى مؤسسات السوق كلما كان ذلك ملائما ونلجأ إلى المؤسسات الأخرى خارجه عند احتمالات فشل الأسواق، وعلينا بالتالى أن نبحث ونصمم ونختبر الآليات الأخرى التى تعوضنا عن قصور آليات السوق، والإقتصاديون المصريون ـ دون غيرهم ـ هم المطالبون فى المرحلة المقبلة باقتراح شكل تلك الآليات.

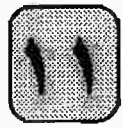

الميزة النسبية .... والميزة التنافسية ؟(*)

لا يمكن إنكار أهمية برنامج التحرير الإقتصادى فى خلق البيئة الصحية والإطار السليم الذين يتم من خلالهما إصلاح أوضاعنا الإقتصادية، ولكن هل هذا قادر على تحقيق قدرة صناعاتنا على التنافس فى السوق المحلى والسوق العالمى؟ وربما تعود حيرة كثير من الإقتصاديين عند تناول قضية الصناعة وقدرتها التنافسية إلى أن النظريات الإقتصادية تفتقر أن تأخذ فى الإعتبار ثلاثة عوامل مؤثرة برزت مؤخرا فى مكونات النظام الإقتصادى العالمى وهى:

١ ـ اقتصاديات الصناعة المتقدمة (High-Tech. Industries).

٢ ـ عالمية المنافسة (Global Competition).

٣ ـ قوة التكنولوچيا (The Power of Technology).

(*) مقالة فى جريدة الأهرام (الأسبوع الإقتصادى السبت ٢٩ أغسطس ١٩٩٢) للأستاذ أسامة غيث..

وفى هذا الصدد يقول الأمريكى Paul Samwelson (الحائز على جائزة نوبل فى الإقتصاد): إن الطريق الأولى للنمو ولتحسين مستوى معيشة المجتمع هو فى تراكم رأس المال، وفى التقدم التكنولوچى والحقيقة فإن المفهوم الوحيد والمقبول للقدرة التنافسية هو فى الإنتاجية المبنية على تطبيقات التكنولوچيا، وإذا لم تتمكن الصناعة المصرية من المنافسة على الجودة والإنتاجية فلن يكون هناك مفر من انخفاض قيمة عملتنا الوطنية وارتفاع نسب التضخم بما يعنيه من تدهور فى مستوى المعيشة، ولن تنجح أية برامج للإصلاح الإقتصادى ما لم تعترف بعالمية المنافسة وقوة التكنولوچيا كأهم عناصر لإستكمال برنامج التحرير، وما يترتب عن ذلك من ضرورة التركيز على قدرة منشآتنا الصناعية والإنتاجية لتحقيق مستويات عالية من الإنتاجية، وتتطلب زيادة الإنتاجية أن نعلو بصفة مستمرة بمرتبة إقتصادنا القومى، وذلك بخلق ميزات تنافسية جديدة.

وعلينا فى هذا المقام أن نؤكد على الفرق الجوهرى بين المزايا النسبية والمزايا التنافسية، فبينما تعتمد الميزة النسبية على معطيات ساكنة لعوامل الإنتاج، فإن الميزة التنافسية تعتمد على تغيير وتطوير مستمر لهذه العوامل من خلال المعرفة والتكنولوچيا لتعظيم القيمة المضافة.

كيف يتم ذلك خلال فترة التحرير الإقتصادى؟ كيف نتمكن من تحقيق ميزات تنافسية فى صناعاتنا؟ إن الرد على تلك الأسئلة لايمكن أن يتم إلا من خلال «استراتيجية واضحة للصناعة المصرية» تأخذ المتغيرات العالمية فى الاعتبار وتتوافق مع عوامل المزايا التنافسية والنسبية فى الإقتصاد المصرى، ولنسميها سياسة صناعية أو برنامج للمنافسة أو أجندة قومية للنمو، وهى فى النهاية يجب أن تحدد دورنا الصناعى من خلال رؤية واقعية للإقتصاد العالمى فى مدخل الألفية الثالثة.

وعند إعداد هذه الخريطة للصناعة المصرية علينا أن نأخذ فى اعتبارنا مجموعة من الحقائق ترسخت فى نهاية هذا القرن، لعل أهمها:

أولا - إن الإقتصاد العالمى هو اقتصاد عابر للحدود، فقد أصبح الإستثمار يتعدى الحدود الجغرافية والسياسية وأسواق المال تنظمها شبكة معلومات نشطة ودقيقة على مدار اليوم، واكتسب عنصر البيئة بعداً عالمياً، كما أيقنت الدول أن حماية الصناعات عن طريق الأغطية الجمركية تؤثر سلبا على أداء هذه الصناعات فلجأت إلى المواصفات الدقيقة كى توفر حماية إيجابية لصناعاتها الوطنية.

ثانيا - يعتبر دور الدولة جوهرى فى توجيه التنمية الإقتصادية والتكنولوجية، ففى معظم البلاد الصناعية نجد أن

٤٠٪ إلى ٥٠٪ من مجموع النفقات القومية الكلية على البحث والتطوير تنبع مباشرة أو بطريق غير مباشر من الهيئات الحكومية، ويتسائل الإقتصادى David Teece من جامعة كاليفورنيا عن مدى كفاءة السوق الحر فى توجيه الموارد فى العصر الإلكترونى، وخاصة أن خصائص الصناعات المتقدمة من حيث قصر دورة حياة المنتجات تؤدى إلى إحجام القطاع الخاص عن الإستثمار فى المستقبل! والحقيقة تؤكد أنه بالرغم من أن نظام السوق يعتبر أساسى فى خلق وتطبيق التكنولوچيا الصناعية، إلا أنه لا يمكن الإعتماد عليه لتوجيه التطور الصناعى، ويجب إضافة جهود الدولة فى هذا المضمار.

ثالثا ـ إن كل التطورات التكنولوچية تحدث فى حفنة من البلاد الصناعية تمتلك معظم مقدرة العالم على البحث والتطوير وتستخدم معظم علمائه ومهندسيه، وأن الغالبية العظمى من تكنولوجيا العالم تبتكرها وتمتلكها الشركات الخاصة، وهذه الملكية تحميها ترتيبات قانونية مثل براءة الإختراع والعلامة المسجلة والسرية الصناعية التى تحكم شروط نقل التكنولوچيا عبر العالم، وبالتالى لا يتطلب حل المشاكل التى تواجه صناعات الدول النامية مجرد الحصول على مزيد من التكنولوچيا الحديثة بشروط ميسرة بل يجب تنمية قدراتها على خلق وتطبيق التكنولوچيا، وعلى التعامل الذكى مع الشركات عابرة الأوطان (TNC's) وذلك لدورها الرئيسى فى نشر التكنولوچيات التجارية حول العالم.

رابعا - إن رأس المال كان أهم عامل فى الإنتاج فى السبعينيات، ومنذ عام ١٩٥٨ حلت العمالة الماهرة (رأس المال البشرى) محل رأس المال المادى كأهم محدد لصافى التجارة الدولية Net International Trade.

خامسا - إن التوزيع الجغرافى للصناعة العالمية معروف، وأن إتجاهات وأنماط التخصص الصناعى على المستوى العالمى معلومة أيضا وعلاقتها بحركة التجارة الدولية محددة، فالدول الصناعية تتخصص فى ثمانية صناعات من مجموع ٢٨ صناعة تشكل قطاع التصنيع MANUFACTURING كما أنها تنسحب من كافة الصناعات بطيئة النمو، ورغم ذلك فإنها تحاول تنويع مكون القيمة المضافة Composition of MVA بين الصناعات المختلفة بينما نجد الدول النامية تركز القيمة المضافة المحققة من صناعاتها فى خمس صناعات فقط (الغذائية/ المشروبات/ الدخان/ النسيج/ البترول)!

إن إعداد استراتيجية للصناعة المصرية يشارك فيها أهل الفكر والتخصص لهو قادر على إخراجها من المأزق الحالى، وعلى تحديد مفهوم عملى للحرية الإقتصادية يضمن عدم التضحية بالأصول الرأسمالية للمجتمع، وإقامة بنيان صناعى يتفق ومقتضيات اندماج مصر فى الإقتصاد العالمى.

١٢

ثورة الخدمات فى الإقتصاد العالمى الجديد(*)

من أين تأتى القيمة المضافة ؟

يتبلور نمط الإقتصاد العالمى كمحصلة لعلاقات الإنتاج والصناعة الحديثة، ويتشكل من واقع المتغيرات التى تحدثها التكنولوچيا فى الهياكل الإنتاجية. وقد ارتبط نموذج الإقتصاد العالمى فى مطلع القرن العشرين وحتى الثمانينات منه بهيكل الصناعة المبنى على الإنتاج الكثيف المتكرر Mass Production، إلا أن العالم ـ فى العقد الأخير من القرن ـ بدأ يشاهد تهاوى النموذج القديم المتمثل فى نظم اقتصاديات الحجم Economies of Scale ليحل محله نموذج يعتمد على نظم التصنيع المرنة FMS وإقتصاديات المجال Economies of Scope، وإنتقال معارك المنافسة الإقتصادية من ساحة العملية الإنتاجية إلى ساحة الخدمات المرتبطة بها مباشرة مثل

(*) مقالة نشرت بجريدة الأهرام عدد الجمعة الصادر فى ٤ يونيو ١٩٩٣.

البحوث والتطوير والتصميم والتسويق والإعلان والتوزيع والتخزين والمشتريات والصيانة ورقابة الجودة.

إن العالم يتغير بسرعة مذهلة وبدون مقدمات ملموسة، وتمتلأ ساحته بتكنولوچيات جديدة وبضغوط تنافسية جديدة وبنظريات جديدة فى الإدارة، ويفرض علينا التغيير فى شكل هياكل الإنتاج أن نتبنى رؤى غير تقليدية للمستقبل، وأن نلتزم بالتغيير المتواصل، وأن نتحرك بسرعة فى مواجهة هذه المستجدات، وأن نرد بفاعلية على الضغوط التى تحيط بأقتصادنا، وأن نتقن إدارة التكنولوچيا، وألا نترك مصيرنا يتحدد كرد فعل للتكنولوچيا!

وعلينا من هذا المنطلق أن نتخلى عن الشعارات البالية، ونبتعد عن النظريات الجامدة التى تتشدق بالحفاظ على الأصول القديمة، وتتغنى بها بحجة أنها استثمار قومى أو بحجة عدم المساس بشكل العمالة فى وضعها الحالى، بينما أساس التقدم ورفع الإنتاجية هو فى تبديل مستمر وديناميكى لأصول الإنتاج! وتذكرنا هذه الشعارات بتلك التى رفعت فى الولايات المتحدة فى بداية القرن عند إدخال صناعة السيارات والمحركات حيث تباكى الكثيرون فى هذا الوقت على صناعة العربات التى تجر بالخيول وعلى البطالة التى

ستحدثها صناعة السيارات الوليدة نظرا لارتباط العدد الأعظم من العمال بمهنة الحدادة اللازمة لصناعة عربات الخيول!!

ونشاهد الآن ـ ونحن فى مدخل قرن جديد ـ تحولا آخرا تتدنى فيه قيمة الأصول ذات التكنولوجيات القديمة المفرطة فى استخدام المواد والطاقة والملوثة للبيئة، ولا عجب بالتالى أن تفلس ثلث المنشآت التشيكية التى تم بيعها للقطاع الخاص فى العام الماضى، وأن حجم انهيار الصناعة فى ألمانيا الشرقية ـ درة الدول الإشتراكية سابقا ـ قد فاق التوقعات، وأن تتعثر التخصيصية فى بولندا، نظرا لأن هياكل الإنتاج فى كل تلك الدول لم تتوائم مع متغيرات الصناعة العالمية.

فالتخصيصية ـ وقبل الدخول فى تفاصيل التقويم والبيع ـ تتطلب فهما عميقا لهذه المتغيرات الناجمة عن ثورة التكنولوجيا، **بل إن التخصيصية تستمد شرعيتها من حتمية وضرورة التغيير فى هياكل الإنتاج، ولا يمكن بالتالى أن نتحدث عن التخصيصية ثم نطالب الملاك الجدد بالحفاظ على نفس الأصول ونظم الإنتاج السابقة حيث أن ثبات هذه الأصول، والنظم على أوضاعها الراهنة يعنى انهيار الصناعة نفسها!**

ومن أهم المعطيات الجديدة بروز عنصر الخدمات كمكون رئيسى للقيمة المضافة فى العملية الإنتاجية، ويتجلى ذلك وبوضوح فى

الصناعات الحديثة مثل صناعة التكنولوچيا الحيوية وصناعة شبه الموصلات وصناعة الإلكترونيات حيث يقل الإعتماد ـ فى تحقيق القيمة المضافة ـ على الأصول المادية الثابتة ويتزايد على أصول المعرفة المتمثلة فى الخدمات الإنتاجية، وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الأصول إلى حجم المبيعات ١٨٪ فى شركة آبل للحاسبات الآلية بينما تصل إلى ٦٣٪ فى شركة أ. ب. م. المنافسة، وترتفع المبيعات للعامل الواحد فى آبل إلى ٣٦٩٠٠٠ دولار بينما لا تتعدى ١٣٩٠٠٠ دولار سنويا فى شركة أ. ب. م.، وتمثل شركة آبل هذا النمط الجديد من منشآت القرن الواحد والعشرين والتى **يطلق عليها «شركات قابضة فكرية» Intellectual Holding Companies، لأنها تركز على المعرفة المرتبطة بخدمات المنتج بدلا من التركيز على الأصول المادية**، واستراتيچية هذه المنشآت تتلخص فى أهمية التعاقد مع موردين خارجين على الأنشطة التى يمكن الحصول عليها من خارج المنشأة بسعر أقل وجودة أعلى وتركيز مجهودات الشركة على الأنشطة الإستراتيچية التى تميزها عن منافسيها.

إن هذا الشكل الجديد فى هياكل الإنتاج والقائم على تفريغ المنشأة من كافة الأنشطة غير المنافسة والحصول عليها من الغير، وقيام المنشأة بالتركيز على الخدمات الإنتاجية المرتبطة مباشرة بالإنتاج يحقق عدة مزايا لعل أهمها:

* الحصول على مكونات الإنتاج من أفضل المنتجين خارج المنشأة.

* تقليل المخاطر التى تتعرض لها المنشأة والناجمة عن قيامها ذاتيا بكافة الأنشطة.

* الإنتقال بسرعة إلى أشكال إنتاجية حديثة نتيجة ظهور تكنولوچيا جديدة.

* التأقلم مع تذبذبات أوضاع السوق صعودا وهبوطا.

* المرونة فى الهيكل التنظيمى للمنشأة والإقلال من وطأة البيروقراطية داخلها.

١٣

«أجندة المرحلة القادمة من الإصلاح الإقتصادى»

«ضوابط منع الإحتكار وحماية المنافسة»*

تتطلب المرحلة القادمة من عملية الإصلاح الإقتصادى فهما متعمقا لآليات إقتصاد السوق، لما تقتضيه هذه المرحلة من ضوابط وتشريعات جديدة تؤمن الإنتقال السليم نحو الرأسمالية، وتقى الإقتصاد المصرى من سلبيات التجربة، والتى قد تؤدى عواقبها إلى تعثر الإصلاح برمته.

وتأتى ضوابط منع الإحتكار وحماية المنافسة فى مقدمة تلك التشريعات، ولقد قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بعقد مجموعة من الجلسات بخصوص ما أسماه «ضوابط ممارسات الأعمال Restrictive Business Practices»، وأكد المؤتمر على أهمية قيام الدول بإصدار التشريع المناسب

(*) مقالة نشرت بجريدة الأهرام الصادرة فى ٩ أكتوبر ١٩٩٢.

وإقامة الأجهزة القضائية والإدارية لمراقبة ممارسات الأعمال فى ظل إقتصاد السوق بما فى ذلك ممارسات الشركات متعددة الجنسيات، وقام المؤتمر بإعداد مشروعين لقوانين فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٤ يصلحا كنموذج يحتذى به عند سن التشريع الوطنى.

ولقد قامت عدة دول بإصدار مثل هذه التشريعات تحت مسميات مختلفة، وأول تشريع بهذا الخصوص صدر فى الولايات المتحدة فى عام ١٨٩٠ تحت مسمى منح الإحتكار Antitrust Act، بينما لم يصدر فى فرنسا إلا مؤخرا (١٩٨٦) تحت مسمى «حرية الأسعار والمنافسة»، وأصدرت ألمانيا تشريعها فى عام ١٩٥٧، والمملكة المتحدة فى عام ١٩٧٦ باسم «مرسوم التجارة العادلة: Fair Trading Act»، وأصدرت كوريا الجنوبية تشريعها فى ١٩٨٠ والبرتغال فى عام ١٩٨٣، وكما تختلف مسميات التشريع من دولة لأخرى فلقد اختلفت أيضا الأجهزة التى تتولى الفصل فى المخالفات من «محاكم Tribunal for the Defence of Competition» أقيمت خصيصا مثل أسبانيا إلى محاكم عادية مثل السويد وإلى مجالس لحماية المنافسة مثل البرتغال، وهى مجالس مستقلة عن الجهاز الإدارى للدولة وتشترك فى عضويتها شخصيات وطنية مرموقة مشهود لها

بالنزاهة والحيدة، وتتنوع أيضا الجهات المنفذة للتشريع من دولة لأخرى، ففى الولايات المتحدة والبرازيل توكل هذه المهمة لوزارة العدل بينما تتولاها وزارة الصناعة فى كل من إنجلترا والهند، ووزارة المالية فى فرنسا.

ونفضل عندنا فى مصر أن تتولى هذه المهمة وزارة الصناعة مع وجود «مجلس للمنافسة» يضم شخصيات مصرية وطنية لها مصداقيتها، وذلك للفصل النهائى فى مخالفات التشريع المقترح، وأرى أن ذلك أفضل من عرض تلك المخالفات على المحاكم نظرا لطول إجراءات التقاضى من جانب وإلى احتياج هذا النوع من التشريعات إلى خبرة قانونية واسعة فى التجارة الدولية بشكلها الحديث قد تكون غير متوفرة لنا بقدر كاف فى الوقت الحالى.

ويعالج التشريع عدة زوايا من معاملات السوق أهمها:

١ ـ عمليات الشراء للمنشآت الوطنية (قطاع عام وخاص) بواسطة الشركات العالمية والأجنبية، والتى قد تؤدى إلى سيطرة منتجاتها على السوق المحلى بنسبة تفوق النسبة المحددة من حصة السوق والمقررة للمنافسة العادلة (تقدر بحوالى ٢٥٪ فى بعض الدول).

٢ ـ عمليات الدمج بين الشركات الوطنية وبعضها أو بينها وبين الشركات الأجنبية، والتى قد تؤدى إلى زيادة نسبة حصة منتجاتها فى السوق المحلى عن النسبة سالفة الذكر مما يعتبر تحكما فى السوق وإخلالا بعدالة المنافسة.

٣ ـ الإتفاقات بين المنافسين على تحديد الأسعار أو المناطق الجغرافية بينهم Concertation in Pricing.

٤ ـ البيع المشروط Tied Sales، بمعنى البيع الإجبارى لمنتجات غير مرغوبة محملة على منتجات أخرى مطلوبة من العملاء.

٥ ـ قيام المنتجين بتحديد مناطق جغرافية Area Restriction للموزعين لا يسمح لهم فيها بمنافسة قرنائهم.

٦ ـ رفض التوريد Refusal to Supply لموزعين أو منافذ بيع بدون أسباب تسويقية مشروعة.

٧ ـ تفضيل فى الأسعار أو فى نسب الخصم Differential pricing or discounting بما يفرق فى المعاملة بين الموزعين برغم تماثل ظروفهم.

٨ ـ فرض شروط على الموزع أو منافذ البيع بعدم شراء أو عرض سلع منافسة Exclusive dealing.

٩ ـ الإفراط فى استخدام سلطة الإحتكار Abuse of Monopoly Power من قبل مؤسسات الخدمات والمرافق العامة مثل الكهرباء والنقل والإتصالات السلكية واللاسلكية.

١٠ ـ وسائل الدعاية المخلة بالمنافسة، والتى تحتوى على بيانات مضللة.

١٤

صندوق النقد.. هل يتعامل بمرونة على مائدة التفاوض ؟ !(*)

تلقى الأسبوع الإقتصادى ردا من الخبير الإقتصادى شريف دلاور حول ما أثارته رؤية الأسبوع الإقتصادى عن «مصر والصندوق ومائدة التفاوض» والتى قالت بأن التوصل لإتفاق لا تقل أهميته للصندوق عن أهميته لمصر بل إن نجاح النموذج المصرى للإصلاح، كنموذج ومثال على مستوى الدول النامية يمثل أهمية بالغة للصندوق بصورته العالمية لأنه فى هذه الحالة يقدم نموذجا قابلا للتطبيق الناجح خاصة، وأن هذا النموذج قائم على الحرية الإقتصادية وآليات السوق، وهو ما تسعى إلى دعمه والترويج له الدول الرأسمالية الكبرى التى تملك حق التصويت والترجيح والقبول والرفض داخل صندوق

(*) مقالة فى جريدة الأهرام (الأسبوع الإقتصادى السبت ٢٩ أغسطس ١٩٩٢) للأستاذ أسامة غيث..

النقد وداخل البنك الدولى للإنشاء والتعمير وتضمن الرد ما يلى:

فجرت مرة أخرى ـ وكعادتك ـ قضية فى غاية الحساسية والمتعلقة بأسلوب التفاوض بين مصر والصندوق، ولا تقل هذه القضية أهمية عما أثرته من قبل فى موضوع منهج الرأسمالية المصرية ولا أتجاوز إذا أكدت أن القضيتين متشابكتان حيث أن كلتيهما تنصبان على توجه التحرير الإقتصادى وآليات السوق وقوى العرض والطلب، فبينما تعالج القضية الأولى هذا التوجه من حيث الواقع الداخلى فإن القضية الثانية تمتد إلى علاقة هذا الواقع الداخلى (التطبيق الرأسمالى فى مصر) بالبيئة الخارجية (الرأسمالية العالمية).

لقد تركز مقالكم على عنصر مفاوض الصندوق فى معادلة التفاوض وطالبتهم بأن يتسم بعقلية ناضجة بعيدة عن الضغط والمساومة وألا تدور المفاوضات حول ما يطلبه الصندوق مقابل ماتطلبه مصر، ولكن تدور حول استمرارية النموذج المصرى فى الإصلاح الإقتصادى، والحق فإن ذلك لا يمكن أن يتم دون التركيز على عنصر «المفاوض المصرى» فى المعادلة وضرورة درايته الكاملة بتقنيات وآليات برامج الإصلاح الإقتصادى، مما يضعه على قدم وساق مع الطرف الآخر فى

معادلة التفاوض ويحقق المرونة المطلوبة من جانب الصندوق، ويؤدى إلى بلورة شكل وأبعاد النموذج المصرى.

إن اهتمام الدول الصناعية الكبرى المهيمنة على البنك الدولى وصندوق النقد ينصب على التوجهات العامة لإقتصاديات السوق، وتترك للخبراء والموظفين تفاصيل تحويل المبادئ الإقتصادية العامة إلى سياسات وبرامج، والتى تتحدد من واقع دراسة هؤلاء الخبراء والموظفين فى المؤسستين الدوليتين للتقنيات والنماذج التى تطرحها مدارس الفكر الإقتصادى الموجودة الآن على ساحة أكاديميا إقتصاديات السوق.

فخبراء الصندوق قاموا بإعداد ما يسمى Stabilization Pack-age ويشمل خفض العجز فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات (من خلال زيادة الضرائب والإصلاح الضريبى) وزيادة أسعار السلع والخدمات وخفض الدعم والتحكم فى كمية النقد المتداول ورفع أسعار الفائدة وتحجيم الأجور لتقليل تكاليف الإنتاج وإحتواء التضخم.

وقد ساند عدد من رجال الفكر الإقتصادى الحر هذا الإتجاه وخاصة عندما بدأ تطبيقه فى دول أمريكا اللاتينية بينما عارضه عدد آخر وعلى رأسهم مدرسة تايلور (١٩٨٨) والتى تحدث

الصندوق فى تصوره بأن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة وأرجعته إلى عوامل إقتصادية أخرى لا تقل أهمية عن العوامل النقدية، كذلك هاجمت هذه المدرسة روشتة الصندوق فى تحديد أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة لكونها تؤدى إلى إضافة أعباء على تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات، وبالتالى تشكل ضغوطا تضخمية، وتدعى مدرسة تايلور بأن الجمود فى أفكار وبرامج صندوق النقد يؤدى إلى بطالة وتدهور فى الدخول وفشل على المدى الطويل فى علاج التضخم!

وبصرف النظر عن صحة أسانيد وبراهين كل مدرسة فإن فهم ودراية المفاوض المصرى لأدبيات الإصلاح الإقتصادى ستعاونه فى شرح وجهة نظره أمام المفاوض الدولى.

وما ينطبق على التفاوض مع صندوق النقد ينطبق أيضا على المفاوضات المستمرة مع خبراء البنك الدولى، فبرنامج البنك الخاص بالتكيف الهيكلى بمحاوره الخمسة تحرير الأسواق، تكيف الأسعار، التخصيصية، ضغط الإنفاق الحكومى وأخيرا إصلاح مؤسسات الدولة لتؤدى دورها الجديد فى ظل إقتصاديات السوق، يتطلب أيضا قدرة متزايدة من المفاوض المصرى، وله فى هذا المجال بالذات ميزات لا يمتلكها المفاوض الدولى حيث أن هذه المحاور الخمسة تتعلق بالتطبيق وتوقيتاته،

وبالتالى فهى تتطلب فهما لخصائص السوق المصرية قد لا يتوفر لدى الخبراء الدوليين، فالمفاوض المصرى يجب أن يأخذ فى الإعتبار- توزيع تكاليف الإصلاح Dis-Persion of Costs على القطاعات المختلفة بالتناوب (الأسعار بالنسبة للجمهور - السقوف الإئتمانية بالنسبة لرجال الأعمال - ضغط الإنفاق بالنسبة للموظفين الخ...) كما يجب أن يراعى فى توقيتاته توزيع مزايا الإصلاح أيضا على القطاعات المختلفة Dispersion of benefits بحيث لا تستفيد بالإصلاح الإقتصادى فئة على حساب أخرى.

والمفاوض المصرى على دراية بقوى الضغط داخل المجتمع المصرى والتى بالضرورة ستقف ضد إيقاع التطبيق السريع للإصلاح (بعض موظفى الدولة والقطاع العام - بعض رجال الأعمال الذين بنوا ثراءهم على أوضاع الحماية والتقرب من مؤسسات الدولة كبديل عن الإهتمام بالإدارة العلمية والإنتاجية - بعض قيادات العمال التى حققت إمتيازات ضخمة وراء ستار من الشعارات) وهو بالتالى يفاوض برنامجا زمنيا قابلا للتطبيق يتمشى مع إمكانيات وقدرات هذا الواقع المصرى، وإلى حين تقوية العناصر الجديدة التى ستبرز من خلال عملية الإصلاح الإقتصادى نفسها.

ولا يمكن إلقاء العبء على المفاوض المصرى وحده، فمناقشة برنامج للتخصيصية ـ على سبيل المثال ـ تتطلب إعدادا مسبقا من مؤسسات الدولة المعنية بالإصلاح الإقتصادى بهدف المطالبة بوضع تصور متكامل لإستراتيجية للصناعة المصرية ذات توجه تصديرى (تبنى عليها عملية التخصيصية).

١٥

التضـــخم(*)

١ ـ هناك اعتقاد خاطئ بأن الأسعار المرتفعة تعنى التضخم، فالسعر المرتفع قد يعنى إنتاجية متدنية، وقد ينشأ أيضا نتيجة لتصويب الأسعار بعد إلغاء أو تقليل الدعم، وبالتالى فإن تطبيق إجراءات للحد من التضخم فى مثل هذه الحالة لا يجب أن تأخذ الأولوية الأولى فى السياسة الإقتصادية.

٢ ـ نسبة «التضخم» تعرف كنسبة التغيير فى مستوى الأسعار، وتقاس بمؤشرات محددة، على سبيل المثال مؤشر الإستهلاك Consumer Price Index ويمثل سلة من السلع الإستهلاكية والخدمات تشمل المأكل والملبس والسكن والوقود والرعاية الصحية وخدمات النقل والتكلفة الحقيقية للتعليم علاوة على مجموعة أخرى من السلع التى تستخدم فى الحياة

(*) جريدة الأهرام: مقالة نشرت فى ١٩٩١/٦/٢٣ تحت عنوان: «مراعاة الأوضاع الإقتصادية لمصر فى وضع سياسات مكافحة التضخم».

اليومية للمواطن، فهل لدينا مثل هذه المؤشرات الهامة التى من واقعها يمكننا تحديد نسب التضخم، وبالتالى تحديد السياسات الخاصة بمحاربة هذا التضخم؟ وكيف نحارب عدو نجهل خصائصه؟! إن التضخم ـ بإعتراف جميع الإقتصاديين فى العالم ـ موضوع فى غاية التعقيد، سواء فى تشخيص أسبابه أو اقتراح علاجه، كما أن هناك أنواع من التضخم، ويختلف الإقتصاديون ـ حتى الذين ينتمون لنفس الفكر والمدرسة ـ فى خطط العلاج ويؤكدون أنه لا يوجد علاج مؤكد للتضخم تماما مثل مرض السرطان، وأن سياسات العلاج تختلف طبقا لوضعية كل دولة وظروف إقتصادها ومراحل تطوره.

٣ ـ علماء الإقتصاد يعترفون بأن السياسات التى تؤدى إلى تخفيض نسبة التضخم ستؤدى أيضا إلى إنخفاض نسب النمو فى الناتج القومى وإلى إرتفاع فى نسبة البطالة، وما ينجم عن ذلك من ركود، فما بالنا ونحن نمر أصلا بفترة ركود تضخمى Stagflation أى نسب عالية من التضخم مقرونة بنسب عالية من البطالة؟ وهل تدارسنا تكاليف تخفيض التضخم؟ ففى الولايات المتحدة مثلا وجد أن تخفيض ١٪ من التضخم يؤدى إلى خفض ١٦٠ بليون دولار من الناتج القومى! وقبلت دول مثل البرازيل وإسرائيل بنسب مرتفعة نسبيا من التضخم مع

استمرار معدلات عالية من النمو، ومع إتباع سياسة «المعامل» Indexing أى ربط الأجور بالزيادة فى الأسعار.

٤ ـ الوضع فى مصر أكثر تعقيدا نتيجة الإختلالات المتراكمة فى النظام الإقتصادى المصرى لمدة زادت عن ثلاثين عاما، ومن الطبيعى أن يؤدى علاج هذه الإختلالات إلى حدوث صدمات على النمط الإقتصادى القائم، وتعد الصدمات عاملا مؤثرا على نسب التضخم، وبالتالى فمن المتوقع أن نستمر عامة لفترة زمنية فى حالة قلقة لايتسنى فيها إعداد تشخيص جيد وعلاج سليم لمشكلة التضخم، وذلك حتى تستقر الأوضاع من خلال التشريعات الجديدة (الفوائد، أسعار الصرف، الإصلاح الضريبى، تطوير قطاع الأعمال العام. . الخ)، ومن هنا يجب التريث بالذات فى تطبيق الإجراءات المرتبطة بالتضخم (مثل تقييد الإئتمان).

٥ ـ بتبسيط شديد فإن المعادلة الرياضية للتضخم هى: نسبة التضخم تساوى نسبة الزيادة فى الأجور مطروحا منها نسبة الزيادة فى الإنتاجية، ومن هنا فإن زيادة الإنتاجية والعوامل المرتبطة بها تأتى فى المقام الأول قبل السياسات المالية لمحاربة التضخم، كما أن حركة أسعار الصرف بين الدول يتحكم فيها

على المدى الطويل عنصر التحسين فى الإنتاجية فى إقتصاد كل دولة، ونحن نلجأ الآن إلى سياسات مالية من شأنها ـ على الأمد القصير فقط ـ الضغط على عملية ارتفاع الدولار بالنسبة للجنيه المصرى، وقد تكون هذه السياسات بالغة الضرر على المدى الطويل لأن معناها ألا تعبر عملتنا عن حقيقة الإنتاجية المصرية، فبدلا من البحث عن سياسات لزيادة الإنتاجية نلجأ إلى السياسات المالية الضاغطة على قيمة العملة الأجنبية!!؟.

١٦

الاقتصاد المصرى وأمن الخليج(*)

* علينا أن ندرك مدى الأهمية - فى الوقت الراهن - لمراجعة الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بالإقتصاد المصرى فى ظل «الظروف المواتية» التى خلقتها «حرب الخليج».

* ولنبدأ بتأكيد المعطيات والمسلمات التى بلورتها الأزمة، وذلك من خلال مجموعتين من التساؤلات الإفتراضية:

* **المجموعة الأولى:**

ماذا كان سيحدث لو لم تقف مصر بجانب الكويت والسعودية؟

هل كان بإمكان التحالف الغربى التصدى للأزمة بهذه الصورة؟

(*) نشرت المقالة فى جريدة الأهرام يوم الجمعة ٨/٣/١٩٩١.

ألم يكن بإمكان النظام العراقى ـ فى هذه الحالة ـ الإستيلاء والتحكم فى بترول المنطقة كلها؟

ألم يكن من السهل إثارة كل المشاعر العربية والإسلامية ضد أى تدخل أمريكى غربى وزعزعة الإستقرار داخل دول الخليج نفسها؟!

* **المجموعة الثانية:**

هل بإمكان دول الخليج ضمان الترتيبات الأمنية الخاصة بها بعد الحرب؟

هل يترك أمن الخليج لتعصف به قوى خارجية أخرى متمثلة فى إيران وتركيا وإسرائيل؟

هل تغامر الولايات المتحدة بتواجد مستمر فى المنطقة؟

* إن الرد على تلك التساؤلات يشكل أهم نتائج الأزمة وهى:

١ ـ إن مصر وقيادتها أنقذت العالم المتحضر من سيطرة وهيمنة طاغية كان سيتحكم فى مقدرات الحضارة كلها، وكذلك أنقذت مصر كافة الأنظمة فى الخليج وضمنت لها استقرارها الداخلى.

٢ ـ إن أمن الخليج العربى يقع أولا وأخيرا على عاتق مصر وقواتها المسلحة.

* ونحن نرى إسرائيل تطالب بـ ١٣ بليون دولار مساعدات إقتصادية لمواجهة الأزمة والحرب، ونرى الولايات المتحدة تطلب من اليابان زيادة مساعداتها لتصل إلى ١١ مليار دولار، ونرى تكاليف الحرب تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار يوميا علاوة على تكاليف إقامة القوات الحليفة نفسها خلال الشهور الماضية والتى تحملتها الكويت والسعودية.

* فما بالنا ودور مصر الذى ذكرناه أو ليس من حق مصر أن يتشكل النظام الدولى الجديد، وهى عنصر أساسى فيه؟ وألا تفرض «حتمية العلاقات الجديدة بالمنطقة» ضرورة تقوية مصر نفسها، ونعنى بذلك تحقيق الإستقرار الإقتصادى لها؟ وهل بإمكان مصر أداء دورها هذا بدون اقتصاد أفضل بكثير عما هو عليه؟

* ولا نغالى أو نبالغ إذا أكدنا أن السلام العالمى يعتمد فى الفترة القادمة على الدور المصرى الذى لا يمكن أداءه بكفاءة وفعالية دون أن تكون مصر دولة مستقرة، وأن تصبح جزءاً ممتداً لحضارة الوفرة تعطيها وتأخذ منها، وعلى دول الخليج العربى أن تعى أن أمنها لايقتصر على تواجد عسكرى مصرى

فقط فى الخليج، بل على الأمن بمعناه الواسع أى ارتباط المنطقة كلها (الخليج ومصر) فى حزام اقتصادى واحد يحقق الرخاء لكافة شعوب المنطقة.

*** ويتطلب ذلك الآتى:**

١ ـ مساعدات اقتصادية لمصر فى حدود ٥٠ بليون دولار تقدم على خمسة سنوات بمعدل ١٠ بليون دولار سنويا طبقا لبرنامج تموله الولايات المتحدة واليابان ودول الجماعة الأوروبية ودول الخليج، ويستهدف البرنامج مشروعات البنية الأساسية والإتصالات ومشروعات التنمية الريفية والصحراوية ومشروعات تحسين أوضاع ميزان المدفوعات مثل مشروعات الإنتاج الكبير للتصدير، كما يستهدف المشروع إعانة الطبقات الفقيرة فى مصر على تحمل برنامج الإصلاح الإقتصادى من خلال تقديم الدعم النقدى بدلا من الدعم العينى وتعويض وتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل.

٢ ـ إلغاء تماما كافة ديون مصر قبل الدولة المعتمدة على بترول منطقة الخليج وخاصة الدول الغربية واليابان.

٣ ـ حصة من البترول فى الخليج لتمويل برنامج الطاقة المصرى، وربط مصر كهربائيا بدول الخليج، وعقد اتفاق بين مصر ودول الخليج لضمان توفير الإحتياجات البترولية لمصر

لسد الفجوة المتوقعة فى النصف الثانى من التسعينات بين إنتاج واستهلاك مصر من البترول.

٤ ـ الإعداد لسوق موحدة بين مصر ودول الخليج لإمكانية التعامل المشترك مع التكتلات الإقتصادية العالمية، ويستلزم ذلك توافق المواصفات القياسية للمنتجات ورفع الحواجز بما يسمح بالإنتقال الحر والسريع للمنتجات وتوحيد التشريعات الإقتصادية والمالية، وتحقيق التكامل فى أسواق المال والسماح للبنوك الوطنية بالعمل فى دول السوق دون أية تفرقة وربط العملات فى سلة واحدة.

٥ ـ برنامج مشترك بين دول الخليج ومصر فى مجال تطوير صناعة السلاح، ومجالات التكنولوچيات المتقدمة HIGH TECH على غرار برامج ESPRIT, EUREKA بين دول الجماعة الأوروبية، وعقد تحالفات إستراتيچية بين الشركات المصرية والخليجية فى مجالات الصلب والبتروكيماويات والصناعات الكيمياوية والألومنيوم.

٦ ـ عقد إتفاقات بخصوص تشغيل العمالة المصرية فى الخليج وإعطاء الأولوية لتشغيل العامل المصرى قبل العامل الآسيوى، وذلك من خلال تصور واضح للأعداد والتخصصات المطلوبة سنويا بما يؤدى إلى إمتصاص لجزء من

البطالة فى السوق المصرية، ويجب الأخذ فى الاعتبار أن أزمة الخليج أضاعت على مصر أهم سوق لعمالتها وهى السوق العراقية.

٧ ـ السماح لمواطنى دول الخليج بحق الإقامة والتملك فى مصر دون حدود.

٨ ـ اشتراك الشركات والخبرات المصرية بجانب الشركات الغربية واليابانية فى إعادة تعمير الكويت.

* إن وضعية مصر حاليا على خريطة المنطقة والعالم تهيئ لها ـ ولأول مرة فى تاريخها الحديث ـ أن تنقل وبسرعة أبنائها من المعاناة والعسر إلى حياة كريمة ومتحضرة تليق بمتطلبات القرن الواحد والعشرين، ولكن يبقى سؤال أخير: أين إدارة الإقتصاد المصرى التى ستبدع وتطور وتحقق تلك السياسات والأهداف؟ وهل يمكننا أن نتطلع بطموح وجرأة نحو مستقبل قريب يعدنا بالرخاء والرفاهية فى ظل إدارة إقتصادية حالية مجزأة ومكبلة ومنهكة وبالتالى غير قادرة على مواكبة التغيير؟؟!!